أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الأمن الوطني

د.عبدالسلام نجادات* احمد عارف الكفارنه**

المقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومحاولة مجموعة من الدول وضع تنظيم جديد للتجارة الدولية من خلال ميثاق هافانا لعام 1948، وخاصة فيما يتعلق بالقيود الجمركية والمواد التي تصدرها البلدان النامية، وما شهده العالم من تغيرات وتحولات جذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأبرزها كان انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وما رافقه من إعادة تشكيل التوازنات الدولية والإقليمية والتحول نحو الاقتصاد العالمي، أدى ذلك إلى إعادة النظر في مفهوم الدولة ومدى تدخلها في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي 15 أيلول 1994 تمت موافقة 107 دولة على المفاوضات التجارية أنتجت 28 اتفاقية دولية، وإنشاء منظمة التجارة الدولية العالمية حيث تمثل هذه المنظمة أحد أركان المثلث بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير.
وقد أصبح للمؤسسات الدولية أثر واضح على الدول والمنظمات، مما أدى إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة، والأردن أحد الدول النامية التي سعت للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقامت بإعادة النظر في سياستها الاقتصادية، وتعديل الأنظمة والتشريعات التي تتلاءم مع الالتزامات المترتبة على الانضمام .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذا البحث بالوقوف على الآثار المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO) وعلى الأمن الوطني، وتظهر مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس التالي:
ما أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وعلى الأمن الوطني؟

*استاذ مساعد في العلاقات الدولية/ جامعة البلقاء التطبيقية
**استاذ مساعد في العلوم السياسية/ جامعة البلقاء التطبيقية

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوع الأمن الوطني،إذ يشكل الامن الوطني حجر الزاوية في استقرار الدول، كما أنه الاساس الاول لنمو الدول و تطورها.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى:

أ. التعرف على الظروف التي أدت الى نشأت منظمة التجارة العالمية.

ب- الوقوف على اسباب انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية

ج. دراسة الانعكاسات والآثار المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وعلى الامن الوطني الاردني والخروج بالتوصيات اللازمة التي تساهم في تقليل الخسائر وتعظيم المنافع.

فرضية البحث

ينطلق هذاالبحث من فرضية اساسية وهي:

هناك علاقة طردية بين انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز الأمن الوطني.بمعنى أن الامن الوطني الاردني قد تعزز بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

محددات الدراسه

اقتصرت هذه الدراسة على المحددات التالية:

أ.المحدد الزماني: و يتمثل بالفترة الزمنية الممتدة من عام 2000–2004، وهي المرحلة التي انضم فيها الأردن إلى منظمة التجارة العالمية.

ب. المحدد المكاني: الاردن

جـ. الامن الوطني.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات المتوفرة في الكتب والمجلات، كذلك المؤشرات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية للوصول الى النتائج، كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بحالة الدراسة.

مصطلحات البحث

أ. منظمة التجارة العالمية (WTO).هي منظمة دولية متخصصة بالتعامل مع القوانين التجارية بين الدول وفي إطار المفاوضات الدولية، وهي المعنية بفض المنازعات الدولية التجارية، تأسست المنظمة في 1995/1/1 بعد توقيع جولة أورجواي في مراكش في 15 نيسان 1994 .

ب. الأمن الوطني. المقصود بالأمن الوطني هو التطور والتنمية في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ينبع مفهوم الأمن من المعرفة الجيدة لأية مصادر تهدد قدرات الدولة ومواجهتها بما يدفع التهديدات وتجاوز التحديات الداخلية وما يتضمنه من وضع تشريعات مختلفة لتأمين الحياة الكريمة والمستقرة للمواطنين.

الاطار النظري والدراسات ذات الصلة

نشأة منظمة التجارة العالمية

كان الاقتصاد العالمي قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية يقوم على التكتلات الإقليمية خاصة في أوروبا وأميركا واليابان،.وقد امتازت العلاقة بين هذه التكتلات في تلك الفترة بالتنافس المصحوب لحالة من عدم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية مما قاد إلى البحث بجدية عن إطار أكبر ينظم ويشرف على التبادل التجاري العالمي، وأهم ما خرجت به اتفاقية الارجواي هي تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) التي اخذت على عاتقها تطبيق الاتفقات الثمانية والعشرون التي تم التوصل اليها ومن أهم أهدافها تحرير التجارة الدولية وازالة الحواجز الجمركية امام السلع وفتح اسواق الدول الاعضاء امام الدول الاخرى وتوسيع مجالات المنافسة الدولية، لتحفيز النمو وضمن مراحل التطور الاقتصادي لكل طرف منها، اما ما يرتبط بتجارة الخدمات فاهم بنودها الوصول الى الاسواق الجديدة ومحاولة تخفيف القيود المفروضة على هذه التجارة لتسهيل دخولها الى اسواق الدول الاعضاء والاعتراف بمؤهلات المزودين في قطاع الخدمات من الاجانب وفق المعايير المتعارف عليها عالميا وانشاء مراكز توفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون الاجانب(قابل،2000).

وفي عام 1946 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة على عقد مؤتمر دولي للتجارة في لندن، وقد استكمل اعماله في جنيف عام 1947، ثم اختتم في هافانا، وصدر عن هذا الاجتماع الاخير وثيقة عرفت باسم ميثاق (هافانا) ، متضمنةً أربعة فصول، تناولت الثلاثة الاولى منها مشكلات السياسة التجارية الدولية وما يشوبها من عوائق تؤثر سلبا على التدفقات السلعية للدول، أما الفصل الرابع فيتولى وضع القواعد الأساسية للتجارة التي يقرها الميثاق من قيود وضوابط على سياسات الدول والتي تمثل تقييدا للسيادة المطلقة للدول على سياستها التجارية، وكذلك انشاء المنظمة التجارية المقترحة (Reagan,1988).

وقد بلغ عدد الدول المشاركة في مفاوضات هافانا (56) دولة خلال الفترة من 1947/11/21 حتى 1948/3/24م، وكان من شروطها موافقة نصف عدد الدول المشاركة على الوثيقة من اجل اقرارها، وفي عام 1950 رفضت الادارة الامريكية

رسميا التصديق على الوثيقة المنبثقة عن مؤتمر هافانا وخاصة الجزء المتعلق بانشاء منظمة للتجارة الدولية، والسبب في ذلك يعود الى أن الادارة الامريكية خشيت من أن تعمل هذه المنظمة على انقاص جزء من السيادة الامريكية على تجارتها الخارجية، وعلى الرغم من الرفض الامريكي الا أنه تم التوصل الى اتفاقية متعددة الاطراف اطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) ، وقد وصل عدد أعضائها إلى (105) دول تسيطر على أكثر من (90%) من التجارة السلعية الدولية بالاضافة الى (34) دولة أخرى منتسبة العضوية وهي الدول التي تطبق أحكام ومبادئ الجات في سياستها التجارية الخارجية دون ان تكون عضوا في هذه الاتفاقية(النجار،1995).

وتعتبر جولة الاورجواي من أهم الجولات وأكثرها طموحا ولأول مرة يتم التفاوض حول السلع الزراعية، وأدخلت قطاع الخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية، كما أنها اختلفت عن سابقاتها في أن النتائج يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا مجال للقبول الجزئي فيها. وبعد مفاوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلو 117 دولة في مدينة مراكش وبالتحديد في 1994/04/15 إتفاق عالمي للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش، كما تم الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت أعمالها في 1995/12/01 لتحل محل إتفاقية الجات التي عملت مراقبا مؤقتا للتجارة العالمية منذ عام 1947(المجذوب،1996).

ويمكن القول أن منظمة التجارة العالمية قد جاءت لتعميق جذور العولمة الاقتصادية، فالمنظمة تعتبر من لبنات العولمة الاقتصادية وأداة مهمة من أدواتها، ومما يؤكد هذا الاعتقاد هو أن قرارات هذه المنظمة تخدم مصالح الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن اول ما تقدمت به هو ادراج تجارة الخدمات التي تشكل ثلثي اجمالي صادرات الولايات المتحدة ولا سيما في مجال الانترنت والكمبيوتر والخدمات المالية. وفرضتها على الدول الأعضاء فيها ولا سيما الدول النامية بفتح أسواقها امام المعلوماتية ووسائل الاتصال الدولية بسبب الحاجة الى تلك الخدمات وبالتالي السيطرة على جميع القطاعات التجارية والمالية فيها، وتمكين المستثمر الاجنبي من الدخول الى الاسواق المحلية ومعاملته بالمثل مع المستثمر المحلي، فضلا عن سعيها لادراج حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقيات (WTO)(رزق،1995).

أهداف منظمة التجارة العالمية

تهدف منظمة التجارةالعالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها، ومن أهم أهداف منظمة التجارة العالمية ما يلي(مثنى،2000):

أ. إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، القصد منه جمع الدول في شبه منتدى أو نادي يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، لتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.
ب. تحقيق التنمية. تسعى فيها منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% حيث تمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة.
جـ. تنفيذ اتفاقية أورجواي، أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورجواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسسي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.
د. حل المنازعات بين الدول الأعضاء، لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورجواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة ملزمة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

يتالف الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية مما يلي(مثنى،2000):

أ. **المجلس الوزاري:** يعتبر السلطة العليا في المنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الاعضاء في المنظمة، يقوم بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذا الغرض، يجتمع مرة كل سنتين على الاقل، كما أن له سلطة في اتخاذ القرارات لكافة المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف.

ب. **المجلس العام للمنظمة:** ويضم ممثلي جميع دول الأعضاء ويلي المجلس الوزاري من حيث الأهمية ويعقد اجتماعاته كلما دعت الحاجة، ويقوم المجلس بإنشاء أجهزة مساندة مثل مجلس التجارة والبضائع ومجلس تجارة الخدمات وتجتمع هذه المجالس عند الحاجة، والعضوية فيها متاحة لممثلي الدول الأعضاء دون استثناء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الاقل ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري بين دورتي الانعقاد، كما يعمل كجهاز لتسوية المنازعات بين الاعضاء، وكذلك جهة مراجعة للسياسات التجارية للدول الاعضاء وتتفرع عنه مجالس متخصصة هي:

(1) مجلس التجارة في السلع.
(2) مجلس التجارة في الخدمات.

(3) مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

جـ. اللجان الفرعية: هي لجان تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري حيث تتولى المهام المقررة لها بموجب الاتفاقيات متعددة الاطراف وأية مهام يعهد اليها المجلس العام وهي:

(1) لجنة التجارة والبيئة.
(2) لجنة قيود ميزان المدفوعات.
(3) لجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية.

د. أمانة المنظمة: يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة وتتكون الأمانة من عدد من الموظفين الذين يعينهم المدير العام، والذي يتمتع وموظفي الامانة العامة بصفة الموظفين الدوليين، وتقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ هي:

1-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ويقصد بها عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدولة الأخرى حيث تتساوى كل دول الأعضاء في ظروف المنافسة ويستثنى من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.
2-مبدأ المعاملة الوطنية. ويقصد به عدم التفرقة بين السلع المنتجة محلياً وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو أية قوانين أخرى وضمن هذا الإطار لا يجوز تحديد طريقة لتوزيع السلع المستوردة في السوق المحلي دون تحديدها للسلع المنتجة محليا.
3-إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية. يقصد بهذا المبدأ إلغاء جميع القيود الكمية على المستوردات والصادرات والاستعاضة عنها بفرض رسوم جمركية كما أن على الدول عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية خفض الرسوم الجمركية وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات أو الجداول الوطنية.
4-مبدأ الشفافية. ويقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين وبالتالي فان على الدولة أن تقوم بنشر جميع المعلومات المتعلقة وتوفيرها لكل من يطلبها وإنشاء مراكز استعلام بهذا الخصوص.
5-مبدأ التجارة العادلة. يقصد بهذا المبدأ قيام التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة.
6-مبدأ التشاور والتفاوض. ويقصد به ضرورة التشاور والتفاوض بين الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية.

مهام منظمة التجارة العالمية.

تعتبر منظمة التجارة العالمية مؤسسة دولية مستقلة ادارياً ومالياً بمستوى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي غير خاضعة لمنظمة الامم المتحدة، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الاعضاء الداخلين في عضويتها حيث تمنح لموظفي المنظمة وممثلي الاعضاء الامتيازات والحصانات التي تكفل الاستقلالية لممارسة وظائفهم المتصلة بالمنظمة بصورة لا تقل عن الامتيازات والحصانة الممنوحة للمثلي الوكالات المتخصصة للامم المتحدة، حيث تلتزم الدول الاعضاء بالتصديق عليها وفق الاجراءات الدستورية المحلية لكل دولة وقد استمدت أهميتها من المهام الموكلة اليها والتي تتمثل بما يلي(محيسن،1995):

أ. الاشراف على تنفيذ وادارة مجموعة الاتفاقات التجارية المنظمة للعلاقات التجارية بين الاعضاء وهي:

(1) اتفاقيات ملزمة لجميع الاعضاء وتسمى بالاتفاقيات متعددة الاطراف وعددها (24) اتفاقية.

(2) اتفاقيات غير الزامية وتسمى اتفاقيات جماعية عديدة الاطراف.

ب. تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ تحرير التجارة الدولية وبذلك تعتبر المنظمة محفلا للمزيد من المفاوضات بشان العلاقات التجارية متعددة الاطراف.

جـ. الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.

د. ادارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الاسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش.

هـ. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

و. تحقيق التنمية المستدامة باستخدام أكثر كفاءة للموارد العالمية والعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتفق ومستويات التطور الاقتصادي لجميع الدول والتأكيد على ضرورة مساعدة الدول الأقل نمواً على تحقيق معدلات عالية من النمو والحصول على نصيب أكبر في التجارة الخارجية.

انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية

اصبح الأردن العضو رقم 136 في منظمة التجارة العالمية في 2000/4/11 بعد إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي ما كانت لتكتمل لولا الرعاية الملكيه وقد أوجب انضمام الأردن إلى هذه المنظمة تحسين البيئة الاقتصادية من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي وبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمل على زيادة كفاءة القطاع الحكومي وهيكلة القطاع المالي وتحرير التجارة والاندماج في الأسواق العالمية وخصخصة الكثير من القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنى الأساسية، مما سيمنح الأردن العديد من المزايا التجارية والاستثمارية، ومنها ان فرص التصدير أصبحت متاحة إلى 135 دولة، كما تتعهد المنظمة بحصول الشركات الأردنية على معاملة عادلة ومساوية لمنتجاتها وخدماتها داخل أسواق الدول الأعضاء.

وفي مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فان المنظمة تضمن للمستثمرين سياسات عدم التمييز وقواعد السلوك التي تخلق الشفافية والأمان وتبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية مما يخفض من كلفة التشغيل وتطبيق معايير دولية ذات قواعد ومبادئ مطبقة في جميع الدول الأعضاء.
أما من ناحية انفتاح الأسواق فقد استهدفت الاتفاقية توطيد العدالة في الوصول إلى الأسواق فعلى أعضاء المنظمة تحرير الأسواق الحاكمة لها والحفاظ على المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وتكون قواعد المنظمة المتعلقة بدخول المستثمرين وإقامة استثماراتهم هي السائدة في الدول الأعضاء، مما يزيد من متطلبات الثقة والأمان التي يسعى إليها المستثمرون.
وفيما يتعلق بحماية حقوق الملكية فان أهم ما يمكن توقعه وجود نظام لحقوق الملكية الفكرية في الأردن هو تشجيع الاستثمارات الأجنبية في أعمال البحث والتطوير، ويكون هذا نتيجة لوجود نظام شفاف لحماية براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى.
وأخيرا فمن مزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وجود سوق منفتح لتجارة الخدمات حيث ترتكز البرامج الوطنية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر على مبادئ تحرير الأسواق والتجارة والإدارة الاقتصادية السليمة، فالاستثمار الأجنبي يجلب معه راس المال والتكنولوجيا والمعرفة ويبحث عن عناصر المنافسة المستندة إلى مبدأ المساواة في المعاملة، وتدفق الاستثمارات لا يكون بدون وجود قطاع خدمات منفتح جاذب لهذه الاستثمارات، وأول معايير التشجيع هو تحقيق مبدأ المعاملة الوطنية أي منح هذا الحق للاستثمار الأجنبي وهذه ابسط قاعدة من قواعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا المجال فان للأردن ميزة نسبية متمثلة بوجود سوق منفتح ومتطور لتجارة الخدمات(الفانك،2006).

الأمن الوطني:

يقوم مفهوم الأمن الوطني على دلالات ومضامين مختلفة، عسكرية وسياسية وغيرها وتتفاوت انعكاسات الامن الوطني على الأداء السياسي للدولة حسب طبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب الأهمية النسبية والتطور العام لاتجاهات وعناصر الأمن في التنظيم الاجتماعي، ولهذا فان الأردن بقيادته الواعية ودوره السياسي حقق صورة مشرقة للمركز الاستراتيجي المرموق الذي يحظى به بين دول المنطقة، وتأكيدا لذلك أخذ واقع الاستقرار للأردن موقع الصدارة ارتبط به استقرار المنطقة برمتها، وينسجم ذلك بشكل موازي مع طبيعة الحكم في الأردن كنموذج معتدل ووسطي يحتذى به عند الآخرين(الزهرة،1991).
وقد أدركت القيادة الأردنية أبعاد السياسة الدولية وتطوراتها المؤثرة في موازين القوى في المجتمع الدولي، واستفاد من قدرته الخاصة على استشراف آفاق المستقبل السياسي وطبيعة التغيرات المحتملة على الساحة العربية والدولية والواقع انه كان على

قدر كبير من الإدراك والرؤية الشمولية الواعية لتقلبات العوامل الداخلية والخارجية على السواء.

مفهوم الامن الوطني وأثر التحدي الاقتصادي والاجتماعي

اختلف الاستراتيجيون في تحديد مفهوم الأمن الوطني بسبب صعوبة تحديد القواعد السلوكية التي تتحكم في كيفية ضمانة والتنبؤ المسبق بمدى نجاح هذه القواعد، والمعنى مرادف للسياسة الدفاعية أو الأمن العسكري المتعلق في القوات المسلحة لإحراز النصر وفرض الإرادة بالقوة إلا أن المفهوم الحالي أصبح أكثر شمولا ليشمل الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وتعنى قدرة الدولة على حماية كيانها من التهديدات الداخلية والخارجية والقدرة (power) لا تعنى القوة (force) وان كانت تشملها لان القوه هي قدرات عسكرية وأحد عناصر القدرة، أما القدرة فهي نسيج متشابك من عناصر قوة الدولة الشاملة لحمايتها من التحديات والتهديدات لذلك ظهرت عدة اتجاهات (مدارس) توضح مفهوم الأمن الوطني وكما يلي (Jordan and Taylor,1984)

أ.الاتجاه (المدرسة) العسكري. يركز هذا الاتجاه على أن الأمن الوطني يعني تجنيد طاقات الدولة لبناء القوه العسكرية القادرة على حماية القيم الداخلية او الحيوية المكتسبة، وقد ذكر هنري كيسنجر أن الأمن القومي يعني أي تصرفات تسعى الدولة عن طريقها إلى حفظ حقها في البقاء، ومن سلبيات هذا الاتجاه انه يدعو إلى تخصيص الموارد الاقتصادية وغيرها لأغراض الدفاع مما يؤدي إلى الإخلال في توزيع الموارد لصالح الدفاع وحرمان المجتمع من عوائد التنمية الايجابية والاستثمار، وكذلك إصباغ شكل الدولة البوليسية اما بالتوسع الخارجي او التحول كأداة للإرهاب، وجعل الأمن حالة وقتية تتعامل مع التهديد الخارجي وبالقوة العسكرية أما وجهة النظر البريطانية فتعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

ب.الاتجاه التنموي. يركز هذا الاتجاه على أن الأمن يعني التنمية والاكتفاء الذاتي كما ذكر روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابة جوهر الأمن حيث عرف الأمن في المجتمع الحديث بالتطور والتنمية سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية (بيئة مستقرة)، ومن سلبياته انه اتجاة واحد لا يمس الاتجاهات الأخرى للأمن الوطني واهتمام الدولة بالمجتمع على حساب سيادتها، ويركز هذا الاتجاه على أمن المجتمع باعتباره قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي واتجاه سياسي باعتباره مجموعة المبادئ التي فرضتها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي.

جـ.الاتجاه التكاملي. يعني أن الأمن الوطني يتحقق بتامين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية بتكامل الأبعاد الرئيسية للأمن القومي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لتوفير الاستقرار والازدهار والتقدم.

و من خلال ماسبق يمكن القول بأن مفهوم الامن الوطني يتحدد في سياق عملية التنمية بمعطيات التقدم الاقتصادي والبحث عن فرص الإنتاج الوطني وبناء قاعدة تكنولوجيا

واسعة وترسيخ نظام المؤسسات في المجتمع المدني إلى جانب أهمية العامل السياسي والثقافي وكل ما يتصل بأشكال التنمية الإنسانية الشاملة. وبذلك يعرف الامن الوطني وفقا للمبادئ التنموية بأنه قدرة الأمة التي تمكنها من المحافظة على كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيداً عن تسلط او تهديد أية قوة خارجية.وبالرغم من وجود جدل عريض حول الدلالات الرئيسة للأمن القومي والتي تتضمن مفاهيم الحرب والتسليح إلا أن أهمية التسليح لا تقل عن أهمية رغيف الخبز والاستقلال والسيادة الوطنية والقومية وربما يكون التركيز على قيم وأهداف عسكرية بحتة سببا للاختلالات العالمية في التنمية الإنسانية واستحقاقات التطور العالمي لجميع أفراد الشعوب. الأمر الذي نشأ عنه مظاهر معروفة من التخلف والجوع والحرمان(Rao,1981).

كما إن الأمن الاقتصادي والاجتماعي للشعب بفئاته المختلفة ركن أساسي من أركان أمنه الوطني ويتطلب زيادة قدرة الوطن في الاعتماد علي موارده الذاتية، وتمكينه من تلبية الحاجات الأساسية للشعب في توفير أمنه المادي والمعيشي والنفسي(تنيرة،1996).

تحديات الأمن الوطني الاردني.

تواجه المملكة عدة تحديات داخلية وخارجية مختلفة، وذلك على النحو الآتي:

أ. **التحديات الداخلية.** التحديات الداخلية التي تواجه المملكة يمكن إدراجها تحت عناصر الاستراتيجية الوطنية الرئيسية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والأردن كأحد الدول النامية يواجه مشاكل تنموية كبيرة نسبيا بسبب ضعف الإمكانيات الداخلية والتي تشكل تحديا في وجه تحقيق الأهداف الوطنية مثل تحديات التنمية والتحديث ومتطلبات تعميق الوحدة الوطنية، وكذلك محدودية الموارد الطبيعية مثل المياه والثروات المعدنية وكما تعاني الموازنة من العجز السنوي والديون، يعاني المجتمع من ارتفاع في حجم البطالة والفقر وخلل في توزيع السكان وتمركزهم في الشريط الغربي ومن الصعب إيجاد بديل لهذه الموارد إلا من خلال استثمار طاقة الإنسان كمورد بشري لتعويض النقص في الموارد الطبيعية.

ب. **التحديات الخارجية.** في ظل نظام دولي غير متوازن ونظام عربي غير متماسك حيث يقع الأردن في منطقة متوترة وغير مستقرة فمن الشرق احتلال الولايات المتحدة للعراق ومن الغرب ما تشكله إسرائيل من تحدي بسبب عدم حل

القضية الفلسطينية والتي تعتبر القضية المركزية الأولى للأردن وكذلك قربه من الدول الغنية بالثروات والموارد الطبيعية والتي هي محط أنظار الطامعين, وكذلك أطماع إيران وتركيا في المنطقة وهي ذات أيدلوجيات متعصبة ولها أطماع في الوطن العربي وتهدد الأمن القومي العربي.

أما بالنسبة لتطبيقات مفهوم الامن الوطني على الأمن العربي فيتضح اتساع هذا المفهوم، والذي تحول إلى أمن الإنسان والوطن والدولة والنظام السياسي والثروات والموارد الطبيعية(تنيرة،1996) بمعنى أن الامن الوطني العربي ذو صلة بمقدرات الأمة العربية وقدرتها على حماية كيانها الذاتي من الأخطار المتوقعة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولذا فالامن الوطني العربي ليس مجرد قضية عسكرية ولكنه ذو اتجاهات ومحاور سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية الى جانب انه تطور علمي وتكنولوجي ووعي اجتماعي وثقافي(الرشدان،1997) ويتضمن المفهوم الشامل للأمن الوطني الأردني على حالة الثقة والطمأنينة وتحقيق الرفاه الاجتماعي داخل الدولة والعمل في ظل الاستقرار الداخلي والخارجي وقدرة الدولة على البقاء والمحافظة على كيانها مع استمرار النمو والتقدم طبقا لمصالحها وأهدافها ،ويشمل هذا المفهوم عدة أبعاد وهي(تنيرة،1996):

أ.**البعد الاقتصادي:** ويتمثل بتوفير البيئة المناسبة للوفاء بالاحتياجات الضرورية للمواطن،ويعطي هذا البعد ثقلا سياسيا للدولة على المستويين الدولي والإقليمي، كما يمثل الركيزة الاساسيه للقوة العسكرية، مما يتطلب تأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الضرورية من المواد الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي،وكذلك الاحتياجات الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي وتسويقه، إضافة إلى الاحتياجات التجارية من الواردات وتسويق الصادرات وممارسة التجارة الدولية والاقليميه لتقوية الاقتصاد الوطني.

ب. **البعد الاجتماعي.** ويتطلب هذا البعد توفير الأمن للمواطن على مستوى الفرد والجماعة، وإعداد المواطن في صحته وثقافته وأخلاقه وتقاليده وتراثه حيث يعتبر الإنسان الأردني هو العامل المؤثر في الأمن الوطني، ويهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع والى تماسك نسيجه مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة، وبالرغم من أن المجتمع الأردني مجتمع متماسك إلا انه يحتاج إلى تطبيق العدالة في توزيع الموارد وتحقيق الرفاه الاقتصادي وحماية جميع ممتلكاته ومقدراته الوطنية من أي تأثير وتخريب وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمنافسة الحرة، وكل هذه الاحتياجات تؤدي بالتالي إلى تحقيق الأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي لكل إنسان يعيش على ارض الوطن.

جـ. **البعد السياسي.** يشتمل هذا البعد الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وحرية استقرارها وسيادتها، ويشكل العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوة الدولة ومواردها، وهو ذو شقين الشق الأول ويشمل السياسة الداخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله،أما الشق الثاني فيشتمل على السياسة الخارجية وتتعلق بإدارة

مصادر القوه للتأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى لتحقيق المصالح، وأما المطالب السياسية على المستوى الداخلي فتشمل الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح المجتمع، أما المطالب السياسية على المستوى الخارجي فتتضمن نجاح الدولة في تامين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة دون الخضوع لأية ضغوط خارجية، ويتكون هذا البعد على الصعيد الداخلي من التعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية وتعدد الأحزاب وقوتها وتنظيماتها ومدى تأثيرها على النقابات والتنظيمات الشعبية والتعرف على الأهداف المعلنة واستنتاج الأهداف غير المعلنة، أما مكونات هذا البعد على الصعيد الخارجي فتعتمد على قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها في شرح الأهداف والقدرة على إقامة علاقات دوليه وإقليميه. وقد اضطر الأردن إلى التعامل مع الأطراف الخارجية في ظل البيئة الدولية والإقليمية، مما يعرضه إلى ضغوط دولية بشأن تغيير مواقفه من القضايا المصيرية مثل موقفه من القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية الدائمة ذات الاستقلالية الكاملة وموقفه من قضية اللاجئين والقدس والاحتلال الأمريكي للعراق.

د. **البعد العسكري**. إن الضعف في هذا المجال يؤدي إلى انهيار الأمن الوطني ويعرضه إلى الأخطار والتهديدات العنيفة التي تعرض كيان الدولة ومقوماتها المتمثلة بالشعب والأرض والنظام السياسي إلى الخطر، ولذلك فإن القوات المسلحة الأردنية بحاجة إلى دعمها بتسليح عصري وحديث ومتطور مناسب ذو قابلية حركية وإمكانية ردع مناسبة على المستوى الإقليمي بحيث تعتمد على النوع وليس الكم، وتكون قادرة على الدفاع عن حدود الدولة السياسية وحماية أهدافها الحيوية ضد أي تهديدات خارجية أو داخلية.

هـ. **البعد الجغرافي**: ويشتمل هذا البعد على الموقع والموضع وحجم الدولة وشكلها وعمقها وعلاقاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعوائق الطبيعية والاتساع المتاح للتجمعات السكانية والموارد الطبيعية وتوزيعها وقربها من الحدود ودرجة الخطورة عليها والأهداف الحيوية والصناعية والمنافذ البحرية والبرية،ويتطلب هذا البعد حماية الدولة من جميع الأخطار المحيطة بها،وبدون شك فأن مفهوم الامن الوطني العربي قد تعرض الى تحديات كبيرة، لعل أهمها أحداث التسعينات التي تم فيها الاجتياح العراقي للكويت، ونتج عن ذلك انهيار عام في قاعدة العمل العربي المشترك والتضامن القومي وظهور تمزق وتصدعات عميقة بين علاقات النظام السياسي العربي وتوجهات شعوب المنطقة العربية وتطلعاتها القومية والوحدوية المشتركة(حلي،1997).

آثار انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية على الأمن الوطني

أ. إن الاتفاقية بما جلبته من استثمارات أدت الى استكمال الخطوات التي اتخذها الأردن لتفعيل أداء اقتصاده وتوفير فرص التميز والإنجاز للمواطن الأردني، كما أن من أبعاد

الاتفاقية مع منظمة التجارة العالمية انها ساهمت في فتح العديد من الأسواق وخاصة السوق الأمريكية أمام الصادرات الأردنية لتؤكد الثقة بنجاح الأردن كنموذج للإنجاز والتميز، حيث استطاع الأردن أن يطور قوانينه الاقتصادية، ويحقق إنجازات مهمة في إطار الخصخصة وأن يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات(كعوش،1999).

ب. تم ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي وتمكينه من الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتصديرية بعد أن أنظم الأردن إلى منظمة التجارة الدولية، حيث اسهمت الاتفاقية في جلب الاستثمارات في الصناعات التصديرية بهدف الاستفادة من فرص التصدير إلى السوق الأمريكي دون قيود، وهي ميزة لا تحظى بها إلا كندا والمكسيك والسلطة الفلسطينية وإسرائيل.

جـ. يعتبر التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية نجاحا كبيراً للانفتاح على الأسواق التجارية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية والعربية والأجنبية لدخول السوق الأردني والاستثمار فيه، خاصة وان التخفيضات الجمركية التي تمنحها الاتفاقية للصادرات الأردنية من السلع والخدمات ساعدت في إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة مع الجانب الأمريكي مما يعني تخفيض العجز التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أن حجم التجارة من خلال البروتوكول ومذكرة التفاهم والتبادل الحر قد بلغ ملياري دولار، وهذا رقم مهم بالنسبة للاقتصاد الأردني يدعم احتياطيات الأردن من العملات الصعبة ويثبت الأسعار، ويحرك نشاط العديد من القطاعات الاقتصادية الأردنية التي تضررت نتيجة تبعات أزمة حرب الخليج الثانية.

د. تعتبر اتفاقية التجارة الحرة مع منظمة التجارة العالمية تحديا للمنتج الأردني سواء في مجال إنتاج السلع أو الخدمات لأنها تفرض عليه أن يطور إنتاجه وسلعه من حيث الجودة والتسويق، وإزالة كافة معوقات عن الاستثمارات، وفتح أسواق جديدة لتصدير الصناعات.

هـ. أصبح النمو والتقدم الاقتصادي أهم مرتكزات القوة والسيادة والاستقرار في عصر سمته التنافسية بين كتل وتجمعات اقتصادية كبيرة، لذلك لا بد من توفر الإرادة السياسية لقيام تكتل اقتصادي عربي في مواجهة تجمعات أخرى قوية وراسخة.

و. أسهمت منظمة التجارة العالمية في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد، مما ادى الى تركيز الثروة في يد فئة قليلة من الناس، وهذا التفاوت الكبير بين الطبقات مع اتساع دائرة الفقر له اثار خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والامني مما يؤدي الى اضعاف دور الدولة، وقد لعبت المنظمات الدولية ومنها منظمة التجارة على تكريس دور القطاع الخاص بمختلف الدول كي يقوم بعملية التنمية الاقتصادية وخاصة الدول النامية، فالبنك الدولي للانشاء والتعمير انشأ مؤسسة التعمير الدولية لتشجيع القطاع الخاص عن طريق منح القروض والمساعدات كي يتولى القيام بمشروعات التنمية في هذه الدول كما تم انشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول والشركات التي تعمل في الحفاظ على الحقوق الفكرية لهذه الكيانات الاقتصادية وقد كان لهذا التشجيع لدور القطاع الخاص على هذه التسوية

ظهور نقاط عديدة ادت الى التدخل في الميادين الاقتصادية المختلفة فكان ذلك مؤشرا على تراجع سيادة الدولة والذي تمثل بما يلي:

(1) كان بداية هذا التراجع متمثلا في احجام الدولة عن التدخل في مجالات انتاج السلع وتوزيعها بحيث أصبح القطاع الخاص متوليا لهذه المسؤولية وعلى اساس انها انشطة متفقة مع النشاط الفردي.

(2) تعدى نشاط القطاع الخاص وفي جميع الدول النامية دور الانشطة التوزيعة والانتاجية ليقوم باعمال كانت في فترة من الفترات لا يتصور القيام بها الا بواسطة الدولة وهي مشروعات البنية الاساسية وذلك كما يراه البعض، مفسرا للنظام القانوني الذي شاع في عصر العولمة الاقتصادية وهو نظام (Bot) [1] مما يؤكد مدى تدخل القطاع الخاص في شؤون كانت حكرا على الدول وحدها ويشفع لهذه الكيانات عند قيامها بهذه الانشطة ما لها من امكانات مادية وفنية تفوق امكانات الكثير من الدول النامية، الامر الذي أدى الى قيام القائمون برئاسة حكومات هذه الدول بمعاملة الممثلون الرسميون لهذه الشركات معاملة اقرب الى معاملة الدبلوماسيين(الرشدان،1997).

الدراسات السابقة.

لقد اجريت العديد من الدراسات عن منظمة التجارة العالمية و الاثار المترتبة على عملية الانضمام لتلك المنظمة، الا أن هذه الدراسات لم تتناول الاثار المترتبة على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية و انعكاس ذلك على الامن الوطني، ومن ابرز هذه الدراسات:

أ. قدم الطائي(2004) دراسة بعنوان (منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية 2004). تحدث عن تحول الجات 1947م إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO وشمولها لتجارة الخدمات وأن المجال التقليدي هو تجارة السلع والملكية الفكرية وأهمية تحرير التجارة الخارجية وكذلك زيادة سرعة العولمة ودرجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، وقد خلصت الدراسة الى أن الاتفاقية جاءت حلاً لأزمة الرأسمالية المتفاقمة من خلال فتح مزيد من الأسواق وضرورة الفصل بين السياسة والاقتصاد بين الأقطار العربية ورفد الأسواق العربية بالخدمات التجارية.

ب. وتمثلت دارسة الزعبي(2001) في (أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على التطوير التنظيمي لدائرة الجمارك الأردنية من وجهة نظر موظفيها عام 2001) تناول فيها الدلالات الاحصائية للتشريعات والقوانين وأثرها على الهيكل التنظيمي لدائرة الجمارك الأردنية، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة تبسيط الإجراءات عن طريق ادخال التكنولوجيا الحديثة، وضرورة الاهتمام بتاهيل الموارد البشرية وإزالة

(1) يعني هذا المصطلح المشروع ثم ادارته وتشغيله لصالح الشركة او القطاع القائم بالبناء فترة زمنية تحقق له عودة رأس المال والربح المنتظر ثم يسلم او يحول ليستقل من قبل انشاء الدولة.

القيود الجمركية، التطوير التنظيمي، كما ركزت على ضرورة تحقيق أهداف الجمارك لتتلائم مع طبيعة المرحلة المقبلة والاهتمام بالموظفين.

جـ. وقدم العبادي(1999) دراسة في كتابه (منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية عمان 1999م) عالج فيها نشأة النظام التجاري الجديد وتطوره فشمل نشأة الجات حتى قيام منظمة التجارة العالمية وحاول تقييم الآثار المحتملة لهذا النظام من خلال استقصاء الآثار الايجابية والسلبية له على الدول النامية، وقد خلصت الدراسة الى تقديم حلول مقترحة من خلال التكتل الاقتصادي المنبثق عن الاتفاقيات الثنائية والتي يكون من شانها تمكين الدول النامية من مواجهة الواقع الجديد الذي بدأ يتشكل مع تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية.

و يلاحظ على الدراسات السابقة انها اهتمت بالاثر الاقتصادي لمنظمة على الدول التي انظمت اليها، و يتميز هذا البحث بأنه جاء لتتبع الاثار المترتبة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الامن الوطني.

النتائج والتوصيات

يتميز عالم اليوم الذي نعيش فيه بإيقاعه السريع ويزداد تشابكا وتعقيداً، وتسعى كل الأطراف فيه الى تعظيم مكاسبها والاستفادة الى أقصى درجة ممكنة من الفرص المتاحة أمامها، ولكن لا أحد يحصل على كل ما يريد فالدول توازن بين الانضمام لمنظمة التجارة الدولية وضرورة انفتاحها الاقتصادي وبين الالتزامات التي تفرض عليها من جراء هذا الالتزام، وعليه فإن على الدول النامية أن تنظر للمسألة بعين محايدة ولا تنخرط في توجهات قد تجد نفسها يوماً تسبح بعكس التيار لا تستطيع أن تلحق بالركب الذي قد مضى, خاصة في عالم اصبح كقرية واحدة يتأثر بعضه ببعض، لذا يجب عليها أن تقبل التحدي وتخوض غمار الانفتاح فهي على الأقل إن لم تكن مستفيدة فأنها ستقلل من حجم الأضرار القادمة .

و يمكن القول أن قدرات الدول أخذت تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدّت من أهمية حواجز الحدود والجغرافية. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما كان له تأثير على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية، و انعكس سلباً على الامن الوطني.

وبالنظر الى التكتلات الاقتصادية الحديثة و على رأسها منظمة التجارة العالمية، نجد أنها منظمات تقفز على الدولة والوطن والأمة، كما أنها تقوم على الخصخصة، إي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج، وهكذا تحولت الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه، وهذا سيحقق إيقاظ أطر للانتماء سابق على الأمة

والدولة هي القبيلة والطائفة والتعصب المذهبي... الخ .والدفع بها إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل، وإلى تمزيق الهوية الثقافية والوطنية والقومية...وإلى الحرب الأهلية.
ونظراً للقوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية يجدر التذكير ببعض الآثار السياسية والأمنية لهذه الشركات على الدول، من أبرزها:

1- ممارستها للأدوار المختلفة التأثير على السياسات الوطنية للدولة المضيفة.
2- إن هذه الشركات تمثل جزء منها في عملية صنع السياسة الخارجية لدولها.
3- تكرار التهديدات التي تمارسها حكومات هذه الشركات ضد الدول المضيفة والناجمة عن عزم تلك الحكومات على تطبيق قوانينها الخاصة على هذه الشركات مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.
4- استهداف الأنظمة السياسية المناهضة لسياسات حكومات الشركات أو السعي إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة.

و أخيراً نجد أن النتائج قد أثبتت خطأ الفرضية التي انطلق فيها البحث ، كما بينت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و الامن الوطني للدول.

التوصيات.

في ضوء النتائج السابقة يوصي البحث بما يلي:

1- ضرورة مراعاة ابعاد الامن الوطني عند عقد الاتفاقيات الدولية.
2- ضرورة تضمين الاتفاقيات الدولية بنود تتيح المحافظة على هيبة الدولة.
3- اجراء المزيد من الدراسات حول الامن الوطني .

قائمة المراجع.

1-حلّي،أحمد(1997) نحو مشروع قومي عربي لامن البحر الأحمر، شؤون عربية- العدد .89
2-المجذوب، أسامة(1996) الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش 1947-1994، الطبعة الأولى، 1996، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
3-تنيرة، بكر(1996) الامن العربي وتوازن القوى الإقليمي في ضوء المتغيرات العربية والدولية، شؤون عربية العدد .88
4-الزعبي، بشير(2001) الاقتصاديات وتحديات العولمة، ورقة مقدمة الى المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا .38
5-رزق، جمال(1995) آثار دورة ارجواي على البلاد العربية، بحث مقدم إلى ندوة اتفاقية الجات واثرها على البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، الكويت.
6-النجار، سعيد(1995) اتفاقية الجات وأثرها على البلاد العربية صندوق النقد العربي، الكويت، كانون الثاني، ص ص11-12.
7- العبادي، عبد الناصر(1999) منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان .
8- مثنى، فضل(2000) الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدبولي، القاهرة.

9- قابل،محمود صفوت(2000) الجات وتحرير الاتصالات، أخبار النفط والصناعة، العدد 352، السنة الحادية والثلاثون، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
10-كعوش، يوسف(1999) الأمن الوطني العربي: تحديده وتعريفه، جمعية عمان المطابع التعاونية، عمان.
11-الطائي،منصور(2004) منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية، مجلة الآفاق الاقتصادية، العدد 6 .
12-الرشدان، عبد الفتاح(1997) الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات: دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد، شؤون عربية، العدد 91.
13-زهرة،عطا(1991) الامن الوطني العربي، منشورات جامعة فار يونس، بنغازي.
14-محيسن،عبد الحليم(1995) أضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT)، جمعية رجال الأعمال الأردنيين، عمان.
15-الفانك، فهد(2006) مقال بعنوان. حصاد متواضع للاتفاقات التجارية جريدة الرأي 2 شباط .

المراجع الأجنبية

16-Jordan, Amos . A and Taylor, Willum J. , American National Security, Revised Ed, The John Hopkins University Press, 1984, P3.

17- Rao, K. R.,(1981) Development, Equity and Freedom, Economic
Bulletin For Asia and the Pacific, UN, Vol. xxxll, No 2, December

18-Reagan, R. National Security Strategy of the USA, White House Report, January 1988, P. Iv.

19-Roupp, philip Approaches to Community Development, A Symposium Introductory to Problems and Methods of Village in underdeveloped areas, The Hague, W-van Hoeve Ltd. 1953, P 16-81.